كانون الأول 2016

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

# دراسة وثيقة الابتدار العلوية

## وحدة الحركات الدينية

دراسات

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة، وقطاعات التنمية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

جميع الحقوق محفوظة
لمركز جسور للدراسات
© 2016

تركيا - غازي عنتاب

info@jusoor.co
www.jusoor.co

# المحتويات

مقدمة ..... 3
من يقف خلف الوثيقة ..... 4
الوثيقة من حيث الشكل والصياغة ..... 5
الدراسة التحليلية ..... 5
المحور الأول "العلويون وذاتهم" ..... 6
المحور الثاني "العلويون وسوريا" ..... 8
المحور الثالث "العلويون والله" ..... 12
نقاط القوة في الوثيقة ..... 13
الأسبقية في طرح التصور العلوي حول الذات والهوية ..... 13
بلاغة الوثيقة ومتانة السبك اللغوي ..... 13
نبرة الاعتداد ..... 13
التأكيد على الوطنية السورية ..... 14
نقاط الضعف ..... 14
نخبوية الطرح ..... 14
التغييب الواضح للثورة السورية ..... 14
تجاهل موقف العلويين من الأسد والتعامي عن "علونة سورية" طيلة 50 عاماً ..... 15
جهالة الكاتبين ..... 15
الخلاصة ..... 16

## مقدمة

في 3 نيسان 2016 قامت قناة الـ بي بي سي البريطانية بعرض مقتطفات مما سمي بـ "وثيقة الابتدار العلوي" كتبها أفراد مثقفون من الطائفة العلوية (مجهولو الهوية) يحددون فيها هويتهم الثقافية وملامح الذات العلوية وإطارها الفكري والسياسي ضمن تسلسل تاريخي يعتقدونه، كما يسعون -وللمرة الأولى- لتحديد أطر الهوية العلوية وإيضاح موقفهم الصريح من قضايا كبرى تتحدث عن الذات والهوية والوطن السوري وتصور الذات الإلهية.

خلطت الوثيقة بين الديني "علوياً" والسياسي "فكرياً" فجاءت مزيجاً مميزاً في بابه، ولئن تشكّك البعض بحقيقة نسبتها للطائفة فكرياً إلا أنه بالاستقراء والتتبع تمّ التأكّد بأن من صاغها هم أكاديميون سياسيون مطلعون على داخليّة الدين العلوي وتاريخية نشأته، ويبقى تحدي مصداقيتها قائماً نظراً لمدى مقبولية هذه الوثيقة وتمثيلها وحجمها لدى أبناء الطائفة العلوية بسوريا.

تكتسب الوثيقة أهمية بالغة لصدورها عن أفراد يمثلون بعض الطائفة داخلياً، ومع ذلك امتلكوا الجرأة على خوض غمار "التابو" الطائفي المغلق والذي تتشابه به معظم الأقليات المشرقية ذات البعد الديني التاريخي، حيث لازال الغموض يكتنف هذه الأقليات إنْ في هويتها أو في معتقدها وأصول الإيمان بها.

جاءت هذه الوثيقة صريحة عندما تطرقت للذات والهوية ولربما يعكس ذلك حاجة ملحة لدى الطائفة بدأت تتنامى باتجاه إصدار تعريف دقيق عنها، بعد الخلط الذي جرى في العقود الأخيرة، ابتداءً بفتوى موسى الصدر الزعيم الشيعي اللبناني باعتبار العلويين جزءاً من المسلمين الشيعة، وهي -الفتوى التي يعتبرها البعض فتوى سياسية غير مستندة للمضمون الديني لدى العلويين ومفصلة على مقاس حافظ الأسد-وانتهاءً بالوصاية شبه الكاملة للإيرانيين الشيعة على قرار العلويين بعد ارتماء النظام السوري بالحضن الإيراني وتسليمه مفاصل الدولة أمنياً وسياسياً للإيرانيين مقابل وقوفهم معه منذ اندلاع الثورة السورية.

كما وتكتسب الوثيقة أهميتها من حيث صدورها بعد 5 سنوات على قيام الثورة في سوريا والتي بدا فيها العلويون كطرف متهم بشكل واضح بالانحياز إلى النظام المتورط بالدم والاصطفاف خلفه اصطفافاً يوحي بالأبدية، والاضطلاع بالدور الأكبر من الخسائر الناجمة عن حرب النظام والمجاميع المؤيدة له ضد الشعب الثائر.

صدور الوثيقة بهذا التوقيت يوحي بمراجعات تتفاعل داخل الطائفة تريد وضع خارطة طريق لمستقبل سوريا ومن ضمنه مستقبل الطائفة التي قتل أغلب شبابها في معركة ليس فيها أهداف واضحة سوى مجرد شعارات استفزازية اخترعها النظام ليلتف حوله مؤيدوه، فكان أن تورطت الطائفة معه بالدم السوري، ولذا يأتي صدورها معبراً عن وجود أصوات عاقلة ضمن الطائفة ترفض ما جرى بسوريا من قتل أعمى ولكنها غير قادرة على التصريح بحقيقة موقفها خوفاً من النظام وتهيباً من إثارة حفيظة عموم الشارع العلوي الرافض للثورة السورية.

كما تأتي هذه الوثيقة بالنسبة للعلويين في لحظات سياسية حرجة متزامنة مع قرارات مجلس الأمن الواضحة حول تشكيل مجلس حكم انتقالي وإعادة هيكلة الجيش والأمن ومؤسسات الدولة السورية الأخرى، وذلك في

سياق ضغط روسي واضح على النظام السوري لإجراء تغيير سياسي ما يصل إلى حد محاولة الروس فرض دستور جديد لسوريا.

في خضم هذه الأحداث أدرك كتبة الوثيقة أن حقبة مايمكن تسميته بـ"علونة الدولة السورية" الجارية منذ نصف قرن في طريقها للأفول، وأن "العلوية السياسية" ومحاولات الاستحواذ على سوريا كاملة باتت عرضة للتقهقر، وعليه لابد للعلويين من أن يقوموا بإجراء حقيقي وجذري يحفظ لهم إمكانية استمرار وجودهم كأحد مكونات الشعب السوري، لاسيما مع فقدان الطائفة لكتلة بشرية هامة متمثلة بالعنصر الشبابي.

## من يقف خلف الوثيقة

وتبقى الحيثية الإشكالية للدارس لهذه الوثيقة هي البحث عن الأشخاص الذين تبنوا وصاغوا هذه الورقات، ومدى تعبيرهم عن التيار الذي بدأ يتصاعد داخل الطائفة يريد الخروج بها من عنق الزجاجة، ولازال غياب هوية كاتبيها بعد نحو شهرين من صدورها يشكل نقطة الضعف الرئيسة للوثيقة، لكن عين الباحث لا تخطئ توفر ثلاث صفات في كاتبي الوثيقة: الخلفية الدينية والدرجة العلمية والرؤية السياسية، إذ تتجلى الخلفية الدينية في الاطلاع الواسع على المبادئ الدينية الإسلامية بفروعها المختلفة والعلوية خاصة والتأكيد على نسبة العلويين لرجل الدين "حمدان الخصيبي" بخلاف ما يشاع عن نسبتهم لـ محمد بن نمير النصيري، والتنقيب في الجذور الفكرية للإسلام العرفاني، والتنظير حول "العودات" (التقمص) ومفهوم الزمن والحديث الصريح لأول مرة عن "السِّرَّانيّة" ومفهومها وسياقها التاريخي الذي اضطر بموجبه العلويون لجعله من أساسيات الممارسة في محطات تاريخية متعاقبة.

وتتجسد الخلفية العلمية في النظرة الشمولية للحدث وذكاء العبارة وروح الاعتداد وإيراد التفاصيل التاريخية وسرد التسلسل التاريخي لنشأة العلويين والعودة بالتاريخ إلى نقطة التأسيس الأولى ثم لحظة الافتراق عن الباقين، أما الرؤية السياسية فيمكن ملاحظتها في ذهاب الوثيقة نحو تبني قيم المساواة والحرية والمواطنة والدعوة لاعتماد العلمانية صنو الديموقراطية، والحرص الشديد على مفهوم الوطنية وضرورته في مجال الاندماج والتنظير للدولة كجهاز لإدارة الخلافات وغير ذلك من المفاهيم التي تطرقت لها الوثيقة.

وبعد جهد كبير استطاع مركز جسور للدراسات التواصل واللقاء مع بعض كتبة هذه الوثيقة، وعقدت جلسات نقاشية مطولة تأكد خلالها ما ذهب إليه المركز حول الطبيعة الفكرية والعلمية والرمزية الدينية لكاتبي الوثيقة، ويبدو أن الخط العام لهؤلاء يتجه إلى التقارب والتماهي أحياناً مع مدرسة الشاعر السوري الراحل محمد سليمان الأحمد المشهور بلقبه بدوي الجبل، وهي مدرسة عروبية بهويتها التاريخية وعلوية بهويتها الدينية، تؤمن بالعلوية كأحد مكونات الهوية الحضارية لسوريا، وتملك حضوراً له رمزيته الثقافية ومرجعيته داخل الطائفة العلوية، ما حدا بنظام الأسدين إلى تهميش رموزها وإقصائهم سياسياً بل واضطهادهم، لكن بقيت رغم ذلك حاضرة وأعادت إنتاج نفسها من جديد في هذه اللحظات المفصلية التي تمر بها الطائفة.

لكن يبقى التحدي كبيراً لمعرفة وتقصي حجم القبول والمصداقية التي تحظى بها هذه الوثيقة ضمن نخب العلويين الذين انحازوا للطائفة وللنظام.

## الوثيقة من حيث الشكل والصياغة

جاءت الوثيقة بصياغة فريدة تحمل طابعاً غنوصياً (معرفة روحانية) من حيث المعاني وتعقيداتها ورمزية دلالاتها، و تتوضح من خلال القراءة معرفة كاتبيها العميقة بالألفاظ والرموز الدينية للأقليات ذات البعد الباطني العرفاني، وهي مصطلحات مختلفة عن النصوص الدينية الواضحة. كما خلت الوثيقة من أي نص قرآني أو نبوي واكتفت بالإشارة إلى مسارات الإسلام العرفاني تاريخياً ولحظات تشكله واستخدمت تعبيرات وإيماءات فلسفية.

وعلى صعيد الصياغة تم اعتماد أسلوب متقعر يلجأ إلى التقديم والتأخير في محاولة متعمدة لإظهار بلاغة الوثيقة وجزالة ألفاظها، ويلحظ أيضاً نوع من الإغراب في اختيار الكلمات كمسعى تفخيمي لجعل الوثيقة بياناً تاريخياً مهيباً نابضاً بالبلاغة.

ولربما أضمر هذا التكلف اللغوي رغبة جارفة متعمدة بتأكيد عروبة الكاتبين فضلاً عن الطائفة ،ونفي كل المحاولات لإلحاقهم بجهات خارجية.

## الدراسة التحليلية

لفتت بداية الوثيقة الأنظار باتجاه فكرة أن الوثيقة ليست دعوة لإصلاح ديني سواء في المعتقدات أو الطرائق، ما يفهم منه انصراف الوثيقة كلياً عما يتوقع أن يطلب منها لجهة إصلاح المعتقد، ولهذا السبب يمكن رصد أول إشارة يقرأ منها نبرة اعتداد ستظهر لاحقاً في أكثر من محطة.

يهدف العلويون - وبحسب نص الوثيقة- إلى الإعلان عن ذاتهم بلسانهم وليس بلسان الآخرين، وهو ما ينسجم مع الحالة الراهنة التي تمر بها سورية حيث "الحقيقة والبزوغ" عنوانان لها.

وبإيحاء قد يُفهم منه أن الآخرين ليسوا هم وحدهم المسؤولون عن الانطباع السلبي المتشكل عبر القرون حول العلويين، تجهر الوثيقة وعلى الملأ بـ"نعلن ذاتنا خالصين من التقية ومن الخصوصية المناهزة حدّ الاحتجاب عن غيرنا ونقوم إلى المجتمع".

بداية تصف الوثيقة الأرضَ السورية بلغة جزلة غير مألوفة ولا معاصرة بالقول: "دياراً للمنوعة وصوفهم وفق الدين أو القومية أو القبيلة والعشيرة"، ولتبديد ما قد يثيره هذا التعريف من قلق عام حول استقرار المجتمع المتسم بهذا القدر الكبير من التعددية، تلجأ الوثيقة إلى الدولة كأداة لتحييد هذه الخلافات وتضييق انعكاساتها

على الشأن العام، فالدولة "تضمن للمتغايرين كوناً مشتركاً، آمناً وزاهراً" وهي "نظام مغالبة الاختلاف في عناصر المجتمع الابتدائية".

يشبه هذا التعريف للدولة تعريف السياسة عموماً كفن إدارة الاختلافات بين مكونات المجتمع بشكل سلمي وأداة للحيلولة دون اللجوء للعنف.

تنقسم الوثيقة إلى 3 محاور، ويقع المحور الأول تحت عنوان "العلويون وذاتهم" وتتحدث فيه الوثيقة عن خصوصية العلوية كهوية فكرية، أما المحور الثاني فهو "العلويون وسورية"وفيه يتم التطرق إلى رؤية "العلويين" للوطن السوري وتاريخ تشكله ووجهة نظرهم إزاء صياغة مستقبله فيما ينشغل الفصل الثالث المعنون بـ"العلويون والله"، بتحديد المذهب العلوي ورسم معالمه وحدود افتراقه عن السنية والشيعية ومفهومه الخاص عن الله.

## المحور الأول "العلويون وذاتهم"

تخط الوثيقة للعلويين في المادة الأولى منها طريقاً ثالثاً من حيث الهوية الدينية، فلا هم من "الإسلام النقلي" الذي تراه الوثيقة عماد التمذهب السني، ولا هم من "الإسلام العقلي" الذي تراه الوثيقة عماد التمذهب الشيعي، وإنما هم من "الإسلام العرفاني" على حد وصف الوثيقة.

من الملاحظ حرص الوثيقة على تمييز العلويين وتفردهم بمزاج ديني مغاير للأكثرية السنية ومغاير للتدين الشيعي الذي يميل الرأي العام -غير المطلع-إلى ربطهم به.

من هنا كان تصريح الوثيقة بشكل علني في المادة الثانية رفضها هذا الظن الشعبي بمماهاة العلويين بالشيعة، حيث تنص الوثيقة بشكل صريح على رفض الفتاوى التي ألحقت واستتبعت العلويين بالشيعة وعلى اعتبارها في موقع العدم، وهو ما يعيدنا بالذاكرة السياسية لفتوى موسى الصدر الشهيرة التي ذهب فيها إلى اعتباره العلويين من المسلمين وأنهم طائفة من الشيعة الاثني عشرية (مخالفاً بذلك مرجعية قم التي تعتبر العلويين فرقة مارقة من الإسلام) ليعطي المشروعية وقتها لحكم حافظ الأسد العلوي في سوريا بجعله مسلماً شيعياً كما كان ينص الدستور السوري آنذاك ليكون دين رئيس الدولة هو الإسلام.

وإعلان "العلويون الجدد"عن ذلك يأتي في سياق تبديد مخاوف كثير من أبناء الأغلبية السنية التي تختزن بذاكرتها اضمحلال المكون الشيعي العربي بالعراق ضمن المشروع الإيراني، وتنظر بقلق إلى تحالف الأسد وإيران وإلى الوجود العسكري الأجنبي في البلد، ويؤكد (العلويون الجدد) بذلك ما راج خلال الفترة السابقة عن تذمر داخل أوساط الطائفة العلوية من هيمنة إيرانية على قرار القيادة السورية.

و بحسب الوثيقة سيكف العلويون عن صبغ وجودهم بهاجس الزوال وطبعه بنزعة "التضامن حيال المحيط الأغلبي" وهي نزعة كانت مصاحبة لتشكلهم التاريخي لاسيما في بيئة منسوجة بتشاحن الهويات الدينية على حد تعبير الوثيقة.

يعرِّف كاتبو الوثيقة عن أنفسهم بأنهم "مفوضون من ضمائر ناس" هذه الطائفة و "مرخصون لتدبير مصيرها" ومن أفراد النخبة الوازنة داخلها في محاولة إيحائية متعمدة لرمزية كاتبي الوثيقة والتصريح غير المباشر بمرجعية هؤلاء للطائفة تاريخياً إما دينياً أو اجتماعياً من دون تحديد إضافي ومع الامتناع التام عن ذكر أسماء بأعيانها، وهو ما يعطي الوثيقة قيمة من هذه الجهة. ورغم تفهمنا لغفلها الأسماء في ظرف أمني عصيب وتحت طائلة الخطر المحدق إلا أن ذلك من شأنه أن يفتح الباب أمام التشكيك بصحة الوثيقة وبصحة صدورها عن شخصيات علوية من جهة أخرى.

وعندما يعلن العلويون الجدد رفضهم صفة "الأقلية" ويسقطونها كعنصر تعريف لهم ويرفضون الحماية المترتبة عليها وكذلك يرفضون الإضرار بهم على خلفيتها، فإنهم بذلك يرفضون النظرة الاستشراقية التي تنظر إلى المنطقة باعتبارها فضاء للتنازع بين مكوناتها الدينية والعرقية مع استحالة تشكيل اجتماع وطني عابر قادر على تأسيس حياة سياسية سليمة، وهي النظرة التي كرسها تحول الربيع العربي إلى حروب أهلية بفعل استعصاء الأنظمة ودمويتها.

عند هذه النقطة تكمن أهمية رفض الوثيقة لصفة الأقلية، فهو رفض متزامن مع انتفاضة الجماهير الراغبة بالقطع مع تلك النظرة الاستشراقية وبإثبات عقمها ومدى استعلائيتها، حيث ذهب المنتفضون عكس تلك النظرة تماماً فنشدوا إقامة حياة ديموقراطية صحية.

ورغم تأكيد الوثيقة للتمايز عن "السنية" و "الشيعية" إلا أنها تؤكد في المادة التالية على رفض صفة الأقلية وكفها عن كونها عنصر تعريف لهم.

تعود الوثيقة للتشديد مجدداً على التمايز وعلى الحق بهذا التمايز كما هو حق الآخرين. ولا يقتصر التمايز هنا على مضمون العقيدة وطبيعة الطقس، بل يشمل سردية النشأة وقصة التأسيس، فبعد إيراد سريع في المادة السادسة لبعض مفاهيم "العلوية" كـ"العودات" و "السرانية" و "التلقينية الإبنوية" دون تحديد معانٍ دقيقة لهذه المفاهيم، يشير كاتبو الوثيقة إلى أن للعلويين "قصة ظهور في حيز حدثي خاص" ذلك أنهم "مجموع بشري قد ظهر في أواخر القرن العاشر للميلاد، من قلب سكان جزء دولة سنية، صار فيما بعد هذا الجزء شيعياً واستقر أخيراً أهله في العلوية".

وفيما يشبه التعريض بآراء بعض التيارات السنية والشيعية وآراء بعض التوحيديات كاليهودية، والتي تحتكر الخلاص والنجاة في معتنقيها، يؤكد كاتبو الوثيقة أن العلويين "عافون عن فكرة الطوائف الناجية والشعوب المختارة ومؤمنون بفكرة وجود الأخيار والفضلاء من كل الملل والنحل".

ولأن المحور مكرس لتناول ذاتية العلويين، تطرقت الوثيقة إلى مسألة التسمية الشهيرة وهي "النصيريون" من حيث كونها تسمية ضدية باتت مرفوضة من قبل "العلويين الجدد" لما تحمله من دلالات ولما تنطوي عليه من أخطاء، فمحمد بن نصير ليس مؤسساً "للمجتمعية العلوية" كما يتبادر للذهن، وإنما هو "الحسين بن حمدان الخصيبي" بحسب الوثيقة، وهو موجه العلوية في بعدها الطقسي. وبذلك تكتمل قصة الظهور العلوي التي تتمسك بها الوثيقة كأحد حقوق العلويين.

وتواصل الوثيقة استعراض قصة النشوء العلوي كأحد طرق الفهم البشري للإسلام التي شقت طريقها ضمن بيئة نظرت إليها كانشقاق أفضى إلى اضطهاد، ما دفع العلويين إلى "الانعزال والانغلاق".

لكن الوثيقة لا تكتفي بذلك فيما يخص عرض قصة النشأة، بل تذهب وبجرأة إلى الإقرار بحصول ضرب من "المبالغة في محاولة إيحاء صور المظلومية" بل واستطابة ذلك، لكنها ترد ذلك إلى إفرازات الانكفاء والطبيعة البشرية. وفي موضع لاحق تصف الوثيقة ما استندت إليه الذات العلوية في بناء مظلوميتها بـ"أنصاف الحقائق"، وبهذا الاعتراف مضافاً إليه عنصرا المبالغة والاستطابة تكون السردية العلوية قد انطوت على قدر من من الأساطير المؤسسة التي تعني ضمناً إبراء الأكثرية السنية من مختلف الاتهامات التي وجهت إليها. وهو ما سنجده صريحاً في المادة 16 التي تطرقت إلى الفتوى المعروفة لابن تيمية وأبو حامد الغزالي.

تعترف المادة 16 بأن فتوى ابن تيمية الشهيرة وقبلها فتوى أبوحامد الغزالي لم تعرف خلال أكثر من سبعة قرون تطبيقاً واسعاً خلا تطبيقات محدودة لا يعتد بها رغم توفر القدرة للغالبية السنية على تنفيذها، وتقر بأن العلويين ما عادوا يقيمون اعتباراً لتلك الفتاوى إن من حيث الاحتجاج بها على الآخرين أو من حيث شعورهم بالقلق الوجودي.

إلى هنا وعند نقطة الاضطهاد السالف بحق العلويين تعلن الوثيقة الكف عن استحضار مظلوميتهم التاريخية في صياغة شعورهم الجمعي وذلك في لحظة درامية كثيفة المعنى إثر انتفاض "بقية" السوريين وتفجر "قوة الغضب المحق"، وهي الإشارة اليتيمة للثورة السورية في الوثيقة.

## المحور الثاني "العلويون وسوريا"

يلفت النظر في المادة 17 أمران:

الأول تطرق الوثيقة لأول مرة للثورة السورية.

والثاني إقرار الوثيقة على نحو مثير للعجب والإعجاب نظراً لجرعة الصراحة العالية فيه، بكون الطائفة العلوية بمجملها خارج الانتفاضة التي بادر إليها "بقية" السوريين. وهو إقرار لايجرؤ على البوح به حتى بعض أفراد الأكثرية السنية المنتفضة لما قد يثيره من تطييف للثورة وخلق انطباع بأنها مقتصرة على لون دون سواه.

تفتح الوثيقة الباب أمام إجراء مراجعة جذرية لمسيرة تخلق سوريا وتشكلها الحديث على اعتبار أن كل ما تم إنشاؤه منذ رحيل العثمانيين إلى يوم رحيل الفرنسيين لم يحصل بتوقيع سوري صرف ولم يُستفتَ فيه السوريون بدءاً بالحدود والجنسية وحتى العلم الوطني، وبذلك يكون الطريق معبداً لإعادة النظر إما للتعديل أو لإعادة التكريس لكن على نحو شعبي "محفلي مفوض".

يمكن ملاحظة اقتصار الوثيقة في مراجعتها سيرورة نشأة الدولة السورية على الفترة الزمنية من عام 1920 تاريخ رحيل العثمانيين إلى عام 1946 تاريخ جلاء الفرنسيين دون مدِّها لتشمل حقبة الأسد التي ينطبق عليها ما انطبق على تلك الفترة من حيث مصادرة القرار الشعبي وغياب الفعل السياسي لعموم السوريين. وهي ملاحظة ستمتد معنا عند استعراض كافة مواد الوثيقة لنخلص إلى إغفالها أي ذكر لموضوع حكم الأسد الاستبدادي، وهو ما

يبدو كسمة ملازمة للوثيقة. وإلا فما معنى استثناء الوثيقة حقبة الأسد الأب والابن من قائمة العهود التي حكمت سوريا قسرياً، وبالتالي فسح المجال أمام السوريين لإعادة النظر في ترسيماتها وقراراتها!

تعزو الوثيقة في المادة 21 كل كارثة تلم بسورية إلى إشكالية "الاندماج الوطني" التي يجدر بالدولة كأداة لإدارة الاختلاف معالجتها، لكن ليس على نحو يؤدي إلى تكريس الخلاف ولا بالمقابل على نحو يعمل على إفنائه بالقهر أو إنكاره بالتكاذب، فهما طريقتان ضارتان في تدبير أمر الخلاف بين مكونات المجتمع. وهنا لاتتطرق الوثيقة مجدداً بالإشارة ولو عرضاً إلى كيفية إدارة الأسد الأب والابن لمسألة الخلاف بين السوريين، فما تدينه الوثيقة وتحذر منه هو بالضبط ما مارسته عائلة الأسد طيلة نصف قرن من حكمها للبلد، حيث تم تحت ذريعة حماية الوحدة الوطنية فرض حصار على تداول المسالة الطائفية في سوريا وتم إدراجها تحت خانة "المسكوت عنه" أو "المحذور" لتتفاعل بعيداً عن التعاطي العام وتتخمر وتنتج ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة، كما وتم تحت هذا البند قمع كل صوت رفض الخنوع لمطلب السلطة وأشار إلى ضرورة فتح باب النقاش لإضاءة الواقع الطائفي وإيجاد الحلول له.

ثم تعود الوثيقة مجدداً لإغفال دور الأسد في فرض نمط "قهري" على السوريين، فبحسب الوثيقة فإن "الأرض السورية لم تعرف حتى عام 1920 إلا النمط القهري والتذويبي متجسداً في الإمارات والسلطنات والممالك، ثم بعد مرحلة الدولة الحديثة –وإلى اليوم- نمطاً مهماً إجمالياً وتنكرياً وذلك عبر فعل النظم الطغيانية" هكذا بإطلاق دون تحديد من تكون هذه النظم الطغيانية!

بعد ذلك تتطرق الوثيقة إلى قضية إشكالية لازالت موضع أخذ ورد من قبل الكثيرين، وهي قضية "الإسلام دين الدولة"، إذ ترفض الوثيقة تلك المادة اعتماداً على أن الإسلام دين متنوع "إلى حد التشاحن" بين مكوناته وفئاته وعليه فإنه غير قادر على أن يلم شتات هذه الطوائف التي باسمه تتحارب، واعتماداً أيضاً على ماتراه الوثيقة من انتفاء الحاجة والعلة لذلك على ضوء توطن المفاهيم المستوردة كالسيادة وحكم الشعب وفصل السلطات وعلى ضوء استقرار غطاء الدولة. لكن وفي خضم هذه الإقالة للإسلام من دوره كدين للدولة ومصدر للتشريع وشرط لمنصب رئيس الدولة، لا تنكر الوثيقة الحاجة لاستمرار اعتبار الإسلام مصدراً للقيم والمبادئ.

وإذا كان بالإمكان تفهم علة تشاحن طوائف الإسلام كسبب يحول دون اعتباره -من قبل هذه الطوائف- مظلة جامعة كدين رسمي للدولة (رغم الجدل الممكن حول تلك النقطة)، إلا أنه يصعب قبول الربط الذي أجرته الوثيقة بين توطن المفاهيم المستوردة من جهة وانتفاء العلة لاعتماد الإسلام كدين رسمي للدولة من جهة أخرى.

في المادة 23 التي تلي ذلك، تطرقت الوثيقة إلى الموقف من العلمانية، حيث نادت الوثيقة بالعلمانية باعتبار كونها إحدى آليات تشغيل قيم المساواة والحرية والمواطنة وباعتبارها فصلاً وظيفياً للدين عن الدولة، لكن الوثيقة تستدرك بالقول إنه فصل وظيفي وليس جذرياً أو ضدياً. وباستفاضة تعريفية تواصل الوثيقة رأيها فيما يخص العلمانية إذ ترفض أي مطالبة بها ما لم تقترن بتأصيل لمفهومها الذي يوفق بين الاعتقاد الديني وبين القواعد التي تسيّر تغايُر أديان الناس وتنوعها.

ثم تستعرض الوثيقة صفات هذه القواعد المدبرة لاختلاف الأديان والمذاهب، فهي مؤلفة من سلسلة قواعد تسلسلية تتتالى إلى أن تنتهي بسقف تأسيسي تعمل في ظله هو الدستور، وهي وسيلة لحل النزاعات ويكون الدين مصدراً معنوياً لها لكن على نحو غير مباشر، ويستوي الإسلام والمسيحية في كونهما مصدر هذه القواعد المسيرة لاختلافات الناس.

يلفت النظر اقتصار تعريف الوثيقة للعلمانية على أنها فصل وظيفي للدين عن الدولة وليس فصلاً جذرياً، الأمر الذي من شأنه إدراج رؤية الوثيقة ضمن المقاربة الإنكلوسكسونية السمحة في تعاطيها مع الشأن الديني على حساب الرؤية الفرنكفونية المتشددة حيال أي مظهر ديني عام.

وكما في المحور الأول الذي أكدت فيه الوثيقة براءة "السنية" من فتاوى تكفير العلويين، عادت الوثيقة مجدداً في المادة 24 إلى إبراء "السنية السورية" من كل فعل اقترف ضد العلويين، متهمة "الغرباء من غزاة وطامعين"، مع رفض واضح وصريح لجعل "الندب والشكوى" أساساً لإيمان العلويين.

وعند هذه النقطة الأخيرة يمكن افتراض تعريض الوثيقة على نحو خفي بـ"الشيعية" القائمة على أساس كربلائي نحيبي بكائي وتراجيدي، فالعلويون وبحسب تلميح الوثيقة يقطعون كلياً مع إرث اللطميات الشيعي، وهم بما يعرف عنهم من اقتصاد في الطقوس لا تناسبهم طقوس الحزن الشيعية.

وكون المحور الثاني معنوناً بـ "العلويون وسوريا" كان من المتوقع تطرق الوثيقة إلى موضع الكيانات العلوية التي عرفتها سورية خلال تاريخها الحديث وتحديداً في فترة الانتداب الفرنسي.

استعرضت المادة 25 بشكل مفصل تاريخ دويلات ودول العلويين التي أنشاها المستعمر بإرادة منه دون استشارة السكان المحليين، ابتداء من حكومة اللاذقية المستقلة في 31 آب 1920 مروراً بإقليم الساحل ضمن الفيدرالية السورية المكونة من أقاليم خمسة وذلك في 1تموز 1922 ثم "دولة العلويين" في 5 كانون الأول 1924 فـ"حكومة اللاذقية" بدستور وعلم خاصين بها في 14 أيار 1930 وانتهاءً بالذوبان في "الدولة السورية" بتاريخ 5 كانون الأول 1936 وهو التاريخ الذي شهد ولادة دولة سوريا الواحدة ضمن اتحاد ذي علم واحد ودستور واحد. لاحقاً ستذكر الوثيقة مدى مشهدية هذا التاريخ واحتفائها به.

لم يكن هذا السرد التاريخي لتاريخ تشكل الدولة السورية بلا هدف، ولم يكن هذا المرور على تاريخ الأقاليم والحكومات من دون غرض، إذ لا تفسح الوثيقة أمام القارئ فرصة للتكهن بذاك الهدف والغرض، فهذا الاستعراض إنما يهدف في الدرجة الأولى إلى توجيه القارئ لقراءة هذه الدويلات في سياقها الزمني الذي شهد تصميم المستعمر لما يشبه الحكم الذاتي لعدد من الأقاليم السورية مثل إقليم جبل الدروز وإقليم دمشق وإقليم حلب ومتصرفية الزور، ما يعني أن دولة العلويين لم تكن خارج المألوف ولا بدعاً من الأمر، إذ تقول الوثيقة تعقيباً على قائمة الكيانات: "إن الكيان العلوي قد كان عنصراً مثل غيره مأخوذاً في السياق". أكثر من ذلك تورد الوثيقة ما يعد رفضاً لإرادة المستعمر في فرض هذه التجزئة الكيانية لأبناء الوطن السوري وتنزع عنه الغطاء الذي حاول من خلاله تبرير فعله التقسيمي:

"لم يكن الكيان العلوي تجسيداً سياسياً وجغرافياً لإرادة علوية بالتخلي عن حاضنة الأرض السورية أو إعاقة تشكلها نحو ماكان سيصير سورية الدولة".

لاتكتفي الوثيقة بذلك بل تفتح باباً مغلقاً سبق للثورة السورية أن تسببت بفتحه علناً بشكل غير مباشر من خلال المندوب الفرنسي في مجلس الأمن، نقصد مسألة الوثيقة التي طالب بها وجهاء العلويين من الانتداب الفرنسي فصل الساحل السوري عن باقي سورية. ولا يعني هذا أن المسألة كانت طي التجاهل وإنما كانت محل تداول ونقاش غير رسمي. لاتنكر وثيقة الابتدار العلوي تلك العريضة المشينة وإنما تصحح فكرة شائعة عن كونها تعكس رأي العلويين. فبحسب الوثيقة فإن مصدر تلك العريضة هم "أعضاء المجلس التمثيلي لحكومة اللاذقية بمن فيهم غير العلويين" وهي أي العريضة لا تعدو كونها مجرد "رد فعل" على موقف أصيل اتخذه "أسلاف العلويين" أيدوا فيه قضية "إعادة تجميع الأقاليم السورية في كيان مترابط وآيل إلى الاستقلال عام1936" وهو "موقف جموعهم الفعليين" بخلاف موقف العريضة التي هي بمثابة "لائحة استئناف سياسي لمجموعة من المجردين من امتيازهم السلطوي".

تبلغ مكاشفة الوثيقة ذرى عالية بتطرقها لقضية العريضة وتفتح أبواب "المسكوت عنه" الذي لطالما كان مجالاً للقيل والقال ومفتقراً للتأصيل الأكاديمي، وبغض النظر عن مدى صحة رأي الوثيقة بضعف تمثيلية موقعي العريضة وعدم اقتصارهم على لون واحد، ومن دون الدخول في محاكمات تاريخية، يحسب لها أنها أعلنت صراحة إيمان عموم العلويين الجدد والقدامى بالوطن السوري كاتحاد يملك راية واحدة ودستوراً واحداً.

من الضروري التوقف هنا قليلاً عند محطة عام 1936 التي تشكلت وفقها دولة سوريا والتي تعلن الوثيقة سير أحفاد العلويين على هدى أسلافهم في تأييدها. فبحسب الوثيقة فإن ما آلت إليه محطة عام 1936 هو اندماج الكيانات التي كانتها سورية في وطن واحد براية ودستور نهائي لكن مع فيدرالية حتى ما بعد "جلاء سلطة الانتداب". ومع الاتفاق على هذا الختام لذاك التاريخ من الكيانات والأقاليم، إلا أن الشك التاريخي جائز وقائم فيما يخص صحة الصفة الفيدرالية التي لازمت تشكل دولة سورية. فما هو معروف أن الدولة السورية منذ أن تبلور تشكيلها عام 1936 إلى ما بعد الحصول على الاستقلال ثم ما تلا ذلك من عهود متتالية (حكم وطني فطغيان فوحدة فانفصال فطغيان دموي)، حُكمت بنهج مركزي من دون أي صفة فيدرالية. ويمكن الافتراض بأن الوثيقة إذ تدعي توفر صفة الفيدرالية على الدوام وفي أكثر من من موضع فإنها تنزع نحو رؤية فيدرالية لسورية، ومن غير المعلوم ما إذا كان قصد الوثيقة فيدرالية مثيرة للمخاوف من أن تفضي إلى انفصال أم مجرد لامركزية إدارية مطمئنة.

رغم عدم إعطاء الوثيقة اعتباراً كبيراً لمسألة الدويلات التي أسسها المستعمر بغير إرادة أبناء البلاد إلا أنها تدرجها كـ"عنصر من عناصر تعريف العلويين الهوياتي". وكرد على التعريض الذي يلقيه البعض في وجه العلويين تؤكد الوثيقة أن "قصة هذا الكيان لم تعد مصدر إشكال لسمعة العلويين السورية". فوق ذلك وإزاء مسألة الكيان العلوي تطرح الوثيقة أمراً مفاجئاً وهو اعتزاز العلويين بكونهم لما حازوا السلطة في كيانهم الخاص مضوا "بدستور متضمن إعلاناً خاصاً للحقوق والحريات الأساسية، جعل من جميع السكان، ونصفهم إلا القليل كانوا من غير العلويين، مواطنين متساوين، ولم يشهد، فوقها، أن آحاداً من العلويين أو من جماعاتهم نادى باضطهاد

البقية أو إقصائهم بحجة أنها دولتهم". لكن يبقى السؤال ماذا عن سوريا كاملة التي لما حازوا (أو بعضهم) عليها مستقبلاً زمن الأسدين كان لهم فيها النصيب الأكبر وللبقية نصيب التهميش؟!

كما يمكن لهذا الاعتزاز أن يتضمن غمزاً من قناة "البعض السني" الذي نادى زمن الثورة باضطهاد الأقليات أو إقصائهم وهو مالم يدعُ إليه العلويون في كيانهم بحق شركائهم فيه زمنَ الانتداب!!!

أما فيما يخص الاعتزاز الثاني الذي أوردته الوثيقة فهو مما لا يثير الأسئلة وإنما التسليم والتقدير وهو افتخار العلويين "بتأييد إلغاء هذا الكيان حين امتحان وحدة التراب السوري".

## المحور الثالث "العلويون والله"

ينشغل المحور الثالث الذي يحمل عنوان "العلويون والله" بتحديد ماهية الدين العلوي وتعريف أفكاره الأساسية ومفاهيمه الجوهرية ومصادره ولحظة نشأته.

وتعيد المادة 28 التأكيد للمرة الثانية في الوثيقة على "استقلال العلوية عن الشيعية وعن السنية، سواهما" باعتبار العلوية عرفانية غير نقلية كحال السنية وغير عقلية كحال الشيعية. وحتى لا يفهم أن العلوية تنهل من الشيعية تذهب الوثيقة إلى أن استقلال العلوية هو "أصيل ومصدري وغير ناجم عن تطور أو تغير في تكييف العلوية لذاتها"، وهو التصريح الأقوى من نوعه لترسيخ فكرة الافتراق عن الشيعية والسنية، وهو افتراق لا يقتصر على النهج والوسيلة فحسب، وإنما يتجاوزه نحو الغاية، فما ينشغل به الإسلام العرفاني هو "فيما يكون الله" أما انشغال الفقهي جوهر الشيعية والسنية هو "بما يكون من الله" حتى يتم تلقيه والعمل بمقتضاه.

تذهب المادة 29 بعيداً في نفي أي مزاعم تربط بين الشيعية والعلوية، ذلك أن الاشتراك في "بعض المصادر الشكلية أو الحدثية أو حتى التأصيلية" لا يجعل من العلويةِ شيعيةً.

ثم تتوالى المواد تباعاً لإيضاح حقيقة الدين العلوي باعتباره "إيماناً بالسر الذي يستبطن ملأ الله"، وبنظرته للخلق وللخالق وتفسيره الباطني للنصوص القرآنية، ثم تستطرد الوثيقة في شرح معنى الباطنية منعاً للالتباس كونها الصفة التي لازمت دين العلويين كدين مغلق لايفصح عن أسراره لغير الأتباع.

فالباطنية تعني تفسيراً باطنياً للنصوص القرآنية... وكي لايذهب الخيال بعيداً في معنى هذا التفسير وكي لايتشكل انطباع بأن تفسيراً كهذا سيتجاوز المدى في شطحاته، تؤكد الوثيقة أنه "ليس تفوُّضاً بما لا سند له، ولاتفوُّجاً على معاني النصوص، بل تفسيراً استنشائياً للمعاني وليس مجرد استنباطها بذات المنهجية على نصوص اللغة البشرية".

ورغم إقرار الوثيقة بأن القرآن المنزل على "محمد" وبنصه الجاري بين أيدي جميع المسلمين هو "الكتاب المقدس الأوحد للعلوية والعلويين"، إلا أنها تعلن استقاءها واغتناءها من باقي التوحيديات.

وبخاتمة معبرة ومؤكدة على نيابة الوثيقة عن العلويين يتم الإعلان بأن "إصلاح الهوية العلوية، صادراً ومصادقاً في هذه الوثيقة، هو في جوهره رجع لصوت الضمير الجماعي لأبناء العلويين".

# نقاط القوة في الوثيقة

## الأسبقية في طرح التصور العلوي حول الذات والهوية

بادرت الوثيقة إلى عرض واف وأحياناً مفصل لرؤية العلويين عن ذاتهم وعن بلدهم وعن مفاهيمهم الدينية، وهي خطوة غير مسبوقة، لاسيما مع النظر إلى ما ترسخ في الوعي الجمعي عنهم كأصحاب تقية.

يتزامن هذا الإفصاح مع ما تراه الوثيقة لحظة البزوغ والحقيقة التي فجرتها الثورة السورية رغم ما يمكن أن يقال عن تأخر صدور الوثيقة خمس سنين على اندلاع الثورة.

بهذه الجرأة في تعريف الذات والوطن تقطع الوثيقة سلسلة التصورات السلبية التي تشكلت عبر العصور عن ماهية الدين العلوي وتضع إلى حد ما راج من انطباعات حول موقف العلويين من الاستعمار الفرنسي لسوريا ودعوتهم للانفصال.

## بلاغة الوثيقة ومتانة السبك اللغوي

تمتلئ الوثيقة بالعبارت الفخمة والألفاظ الجزلة كما ويكتسي أسلوبها بطابع لغة العصور الوسطى من جهة، وبالطابع الفلسفي من جهة أخرى.

وهو مايعطي الوثيقة قوة وزخماً من ناحية الإبهار والإشادة بكاتبيها. بيد أن ما يبدو نقطة قوة يمكن بالمقابل اعتباره نقطة ضعف، ذلك أن صياغة الوثيقة على هذا النحو تجعل منها وثيقة نخبوية غير شعبية وغير متاحة للعموم. وهو ما سيتم التطرق له في فقرة نقاط الضعف.

## نبرة الاعتداد

طوال الوثيقة المؤلفة من 12 صفحة لايكاد القارئ يعثر على عبارة تملق واحدة، وتكاد الوثيقة تخلو من أي نَفَس اعتذاري أو نبرة تبريرية.

ففي فقرة استعراض الدويلات العلوية تمت الإشارة على الفور -وكي لا يتسرب للقارئ شك بتمعر وغضاضة كاتبي الوثيقة منها- إلى أن هذه الدويلات لم تكن خارج السياق الذي عرفته الأحداث وأن باقي الأقليات مثل الدروز وباقي الأقاليم مثل حلب ودمشق عرفت جميعها نوعاً من الحكم الذاتي براية ودستور خاصين بها.

وفي المحور الثالث حيث جرى سرد المفاهيم الدينية الخاصة بالعلوية لم يترافق ذلك مع مطالبات بالتفهم أو التقبل، بل جرى الأمر على نحو وصفي غير معني بتقييمات الآخرين.

أيضاً يمكن استنتاج ذلك من خلال تأكيد الوثيقة مراراً على رفض أي صفة إلحاقية للعلوية بالشيعية ومن خلال إصرار الوثيقة على توفر العلويين على قصة ظهور خاصة بهم أسوة بالآخرين وعلى نشأة أصيلة ومصدرية ومتغايرة عن السنية والشيعية حتى ولو تشابهت العلوية في بعض مصادرها معهما.

وتعد ملاحظة الاعتداد نقطة قوة للوثيقة من جهة إفساحها المجال أمام إمكانية تعاظم قدرتها التمثيلية في أوساط العلويين على اعتبار أنها مطروحة من أعلى دون تملق أو استرضاء، وذلك بخلاف معارضين علويين آخرين انطوت مقارباتهم على اعتذاريات أفضت إلى فقدان المكانة والوجاهة لدى مجتمع العلويين.

### التأكيد على الوطنية السورية

يمكن تلمس تأكيد الوثيقة في أكثر من موضع على مسألة الوطن والوطنية السورية، وهو مايحسب لها لاسيما في ظل الدعوات الانفصالية التي يلوّح بها البعض سواء من قبل بعض التيارات الدينية الداعية لإقامة إمارات إسلامية أو من قبل مناصري حزب الاتحاد الديمقوقراطي لتأسيس كانتونات إدارة ذاتية، ولاسيما أيضاً في ظل الترسيمات الدولية التي يجري تداولها في بعض الأوساط عن تقسيم سورية إلى مجموعة دول على أسس دينية وعرقية.

تبقى فقط الملاحظة التي أوردتها الدراسة حول ادعاء الوثيقة ملازمة صفة الفيدرالية لآخر ترسيم انتهت إليه الدولة السورية بحدودها الحالية، وهو ادعاء قد يفهم منه تلميح بإرادة علوية لاعتماد الفيدرالية لمستقبل سوريا الجديدة[1]، الأمر الذي من شأنه خفض مستوى المضمون الوطني في الوثيقة[2].

## نقاط الضعف

### نخبوية الطرح

لا يمكن بحال اعتبار الوثيقة بمثابة ميثاق شعبي، فالأخير يكتب عادة بكلمات وعبارات واضحة وصريحة ومباشرة وأقل إبهاماً مما عليه الوثيقة. زاد من ذلك غموض بعض العبارات والتباسها وتعسرها على الفهم، فضلاً عن النفس الفلسفي والديني وأحياناً الغنوصي الذي ينتشر في ثنايا الوثيقة.

يقلل ذلك من عمومية الوثيقة ووصولها لمختلف الشرائح الشعبية كما يفترض بالمواثيق.

### التغييب الواضح للثورة السورية

لم تتطرق الوثيقة إلى الحدث الكبير والضخم الذي تعيشه سوريا منذ خمس سنوات، نقصد الثورة السورية.

فباستثناء إشارة يتيمة وعابرة لكن إيجابية بحق الثورة السورية وردت في هذه العبارة "فبقية السوريين يبتدرون بالانتفاض، قوة الغضب المحق"، خلت الوثيقة تماماً وبشكل يدعو للدهشة من أي ذكر لها، رغم التغيير الكبير

1 "في استطلاع للرأي أجرته *اليوم التالي* وهي منظمة غير حكومية سورية مقرّها في إسطنبول، حول موقف السوريين من اللامركزية، كانت الطائفة العلوية من أشد معارضي فكرة اللامركزية"، *الجمهورية*، 4 تشرين الأول/ أكتوبر 2016،
http://aljumhuriya.net/35612

2 "الفدرالية ليست حلاً محتملاً في سوريا، ربما تكون اللامركزية هي الحل"، اليوم التالي، 26 نيسان/ أبريل 2016،
https://goo.gl/1AQFlr

الذي أحدثته في النفوس والعقول والعمران والاجتماع. وهو ما يعد نقطة ضعف كبيرة ومثيرة للتساؤل حول الغرض منها.

يمكن التكهن بأن تغييب الثورة جاء متناسقاً مع الموقف الجمعي -المتحفظ بأحسن الأحوال والمعادي بأغلبها- لعموم العلويين تجاه الثورة، وهي محاباة –إن صح التعبير- أو قناعة لئن أفلحت في كسب قلوب جلّ العلويين إلا أنها ستتسبب حتماً باستياء مجتمع الثائرين، الأمر الذي سيقلل من أصداء تلقيها على الصعيد الوطني. ورغم وجاهة الرد بأنها إنما صيغت خصيصاً لمجتمع العلويين إلا أن ذلك سيكون على حساب رضى "المحيط الأغلبي" في سورية.

## تجاهل موقف العلويين من الأسد والتعامي عن "علونة سورية" طيلة 50 عاماً

على ضوء نبرة الاعتداد التي تلف الوثيقة، لم يكن متوقعاً التفات الوثيقة إلى مسألة الموقف العلوي العام المؤيد للأسد خلال سنوات الثورة وطوال حكم الأسدين.

بالمقابل كان من المنتظر وبحكم صراحة وجرأة الوثيقة التطرق إلى ذلك على نحو "عائب" ولائم. وبافتقار الوثيقة إلى تلك النقطة تكون "الحقيقة" التي عزمت على إشهارها منقوصة وغير كاملة. فمن غير المنصف الانصراف كلية عن حقيقة راسخة مضى عليها خمس سنوات وهي وقوف العلويين إلى جانب الأسد، وقبل ذلك طيلة فترة حكمه وحكم أبيه.

لم تشر الوثيقة ولو مجرد إشارة إلى مسألة أخرى عانى منها كل الشعب السوري بمختلف مكوناته وهي "علونة" مفاصل الدولة ومراكز صنع القرار فيها وتحديداً في الأمن والمؤسسة العسكرية. ولقد كان من نتيجة ذلك تهميش غالبية الشعب السوري. إن تجاهل هذين الموضوعين رغم ما تسببا به من حرمان وإقصاء، سيقلل من مصداقية الوثيقة و سيفضي حتماً إلى قلة اعتبارها من طرف الغالبية السورية.

ولئن كانت الحجة المضمرة للتجاهل هي شمول المعاناة للجميع وعدم اقتصارها على لون واحد، فيمكن الجدل عندئذٍ لإثبات تهافت هذا المبرر بأنه كان من الأنسب إيراد هذه الحجة ولو من باب اعتباري يُفهم منه حضور مسألة العلونة والتهميش في الوعي الجمعي للعلويين. أما التجاهل التام فهو جارح لكرامة المتضررين.

## جهالة الكاتبين

يمكن تفهم إغفال الكاتبين لأسمائهم على ضوء الظرف الأمني الضاغط والعصيب خصوصاً وأن النظام السوري حريص على إظهار الصف العلوي متحداً وعلى وأد أي صوت يشكك بصحة هذه الصورة، إلا أن الإغفال كان على حساب "الصدقية"، إذ لا يمكن التسليم بشكل مطلق بفكرة "الظرف الأمني" ذلك أن الهشاشة التي آل إليها النظام بعد خمس سنوات من حربه ضد شعبه وضخامة الحدث السوري وتعديه الحدود وانقلابه لأكبر أزمة تواجه العالم المعاصر، كل ذلك يجعل من دعوى "الظرف الأمني" دعوى غير مقنعة لاسيما مع تبني الكاتبين لفكرة الصراحة والشفافية والحقيقة.

## الخلاصة

على الرغم من نقاط الضعف التي انطوت عليها الوثيقة وعلى الرغم من الفتور الإعلامي الذي قوبلت به إلا أنه من الجائز اعتبارها إحدى الأوراق التأسيسية التي يمكن البناء عليها لمعرفة التيارات التي تتفاعل داخل أوساط الطائفة ولمعرفة حدود الحوارات الداخلية التي نشأت على إثر ذلك ومدى اتساعها لتشمل مسائل شائكة لطالما تم إدراجها تحت خانة "المسكوت عنه". ومن جهة ثانية تصلح الوثيقة لطرحها كورقة معبرة عن قسم وازن ضمن صفوف الطائفة، وذلك عند عقد مؤتمر وطني عام لجميع السوريين يعقد لتبادل وجهات النظر حول مستقبل سورية بعد طي صفحة الأسد.

احتوت الوثيقة إجمالاً على عدة محاور ساهمت بمزيد من إلقاء الضوء على الطائفة العلوية من حيث تصوراتها ومفاهيمها عن ذاتها ورؤيتها لدورها في مستقبل سورية بما يبدد الشكوك التي ألقت بظلالها على الانطباع السائد عن الطائفة.

وتأتي راهنية الوثيقة من تزامن طرحها مع الحدث الكبير الذي تشهده سورية التي ستواجه مع انتهاء الحرب استحقاقات كبرى وإشكاليات على كل الأصعدة بما في ذلك الذاكرة التاريخية وتحديات بناء سردية وطنية.

ورغم أن نقاط الضعف التي لحظتها الدراسة تضعف من مقبولية الوثيقة وتقلل من حجم التفاعل الشعبي معها إلا أنها تبقى بنقاط قوتها ورقة شديدة الأهمية تدل عدة مؤشرات على أنها عاكسة ومعبرة عن آراء طيف وازن من طائفة النظام التي ارتأت بعد 5 سنوات على انطلاقة الثورة أن تعرف عن نفسها بيد عدد من أبنائها بعد أن كان الآخرون من يكتبون عنها وبعد أن تنكبت هي نفسها وتمنعت عن ذلك زمناً طويلاً.

Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
**Gaziantep - Turkey**
**+90 537 558 5821**
info@jusoor.co
www.jusoor.co
@**jusoor**studies